٦١
٦٢
٣٥

تقسيم الكل الى جزئياته في الفصل الخامس لكون الانسب تعريفه في هذه الرسالة ان يعم هذا التقسيم
لان ذكر فيما سيأتي في الفصل الخامس شروطا لصحة تقسيم هنا معمم على ما هو الانسب بتعريفه
وانما قال فيما سيأتي فهو اما للتجرد دفع التوهم وللتوطئة لما بعده من قوله واستخرج
عليه قوله الجمع اي كون التقسيم جامعا لكل قسم من الاقسام التي دخلت في المقسم والمنع
اي كون التقسيم مانعا عن دخول كل مادة من المواد التي لم تدخل في المقسم ويسمى الشرط
الاول المسمى بالجمع الحصر كما يسمى الجمع ومعناه اي معنى الالتزام بالحصر او الشرط الاول
ان لا يترك في التقسيم اي تقسيم الكلي الى جزئياته او في التقسيم مطلقا ذكر ما يعني مما دخل
في المقسم فيه مفهوم رفع الايجاب الجزئي يعني ان يذكر في التقسيم كلما دخل في المقسم و
والمراد مما دخل في المقسم ما هو جزئي اخص مطلقا منه كما في التقسيم الكلي الى جزئياته اما
بحسب الحمل والتحقق فيما اذا كان حقيقيا او بحسب التعقل فيما اذا كان اعتباريا او جزء
مباين له بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب التحقق على تقدير مساواة فيه على تقدير او كما في
التقسيم الكل الى اجزائه المخالفة له في الماهية او جزء موافق له في الماهية كما في التقسيم
الى اجزائه المتوافقة له في الماهية ومعنى المنافي اي معنى الالتزام للمنع او الشرط الثاني
المسمى بالمنع فقط ان لا يذكر في التقسيم المذكور ما لم يدخل في المقسم بضافة مفهوم
رفع الايجاب الجزئي يعني ان يترك فيه كل ما لم يدخل في المقسم على ما سبق من بيان
ما هو المراد مما دخل ان المراد مما لم يدخل غير ما هو اخص مطلقا من المقسم بحسب الحمل والتحقق
او بحسب التعقل كما في تقسيم الكلي الى جزئياته والاول في الحقيقي والثاني في الاعتباري
او غير ما هو جزء مباين للمقسم بحسب الحمل كما في تقسيم الكل الى اجزائه المتخالفة له
في الماهية او غير ما هو جزء موافق في الماهية كما في تقسيم الكل الى اجزائه الموافقة ومن شرائطه
ايضا اي ومن شرائط صحة التقسيم الكلي الى جزئياته او من شرائط صحة التقسيم مطلقا تباين
الاقسام ولو قال وتباين الاقسام بالعطف على المنع او على الجمع لكان اخصر لكن فيه فافهم
قال في الحاشية التباين قسمان احدهما التباين في الواقع وهو ان لا يتصادق الاقسام على
شيء واحد وهذا في التقسيم الحقيقي والاخر التباين في العقل وهو تمايز مفهوم الاقسام

في

الكل الى الاجزاء الآن يقال التقسيم هنا صح

الاعتراض

في العقل بحيث لا يكون احدهما جزءا من الاخر ولا نقيضه وهذا في تقسيم الاعتباري
ولا يضر تصادق الاقسام على شيء واحد كتصادق مفهومات الكليات على الموجود
انتهى فظهر من هذه الحاشية ان الانسان والحيوان الناطق ليسا متمايزين
بحسب المفهوم وكذا الحيوان والانسان واما الناطق والضاحك فهما متمايزان
بحسب المفهوم وان لم يكونا متمايزين بحسب الصدق بل متساويين بحسبه وكذا الضاحك
بالقوة والضاحك بالفعل متمايزان الصدقين بحسب المفهوم وان كان الاول من الثاني
بحسب الصدق وان تقسيم الكلي الى جزئياته منقسم بالتقسيم الحقيقي كما هو على قسمين
احدهما هو التقسيم الحقيقي وهو الذي يكون اقسامه مختلفة بالذات كتقسيم الحيوان
الى الانسان والفرس والبغل وكتقسيم زيد الى قائم وقاعد ومضطجع وعدم
تصادق الاقسام على شيء واحد في كل منهما ظ والاخر تقسيم الاعتباري وهو الذي
لا يكون اقسامه مختلفة بالذات بل يكون مختلفة بالاعتبار كتقسيم الكلي الى الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ويتصادق مفهومات هذه الاقسام
على المستوي سيأتي لك تفصيل هذا البحث وتقسيم الكل الى اجزائه لا يكون الا تقسيما
حقيقيا فلا بد من كون اقسامه مختلفة بالذات كما قال الاستاد في التوقيف لكن
فيه ما فيه ف ولما كان التقسيم المطلق منقسما على قسمين فكان ينبغي ان يجعل لكل منهما فصلا مستقلا
فجعل الفصل الاول لبيان القسم الاول من التقسيم والفصل الخامس لبيان القسم الثاني
منه ولما كان النقض على كل منهما بانتفاء احد الشروط الثلثة ثلثة فصول فجعل
الفصل الثاني والثالث والرابع لبيان النقض على القسم الاول ولم يأت لبيان النقض
على القسم الثاني شيئا من الفصول الثلثة محالا على المقايسة اذ الاول اصل بالنسبة الى
الثاني ولما كان جواب اكثر النقض مبنيا على التحرير فكان ينبغي ان يجعل لبيان التحرير
فصلا مستقلا فجعل الفصل السادس لبيان معنى التحرير وبالجملة كان ينبغي ان يذكر في هذه الرسالة
ستة فصول بلا ارتياب ولما كان تقسيم الكلي الى جزئياته اصلا بالنسبة الى تقسيم الكل
الى اجزائه قدم الفصل المسوق لبيان تعريفه وتقسيمه وما يتعلق بهما فصل

التقسيم

لتصحيحه صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)